بسم الله الرحمن الرحيم

مطوع وغير مطوع

حقيقة شرعية أم تصنيف معاصر؟

الحمد لله.

الهوية الجامعة.

من الأخطاء التي شاع انتشارها في هذا العصر تصنيف المسلمين إلى «متدينين» و«غير متدينين»، وجعل هذا الوصف معيارًا للحكم على الناس وتقويمهم.

وهذا التقسيم من حيث الجملة ليس من الأوصاف الشرعية التي جاء بها الكتاب والسنة، بل هو اصطلاح حادث معاصر، ترتبت عليه آثار فكرية، وتربوية، واجتماعية، ظاهرة وخطيرة.

فالأصل الذي قرره القرآن أن أهل الإسلام يجمعهم وصف واحد، قال تعالى: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾ الحج: ٧٨، ولم يجعل التفاضل بينهم بخصلة

واحدة، فلو أن رجلًا شرب الدخان فقط وعند مئة خصلة حميدة ظاهرة هل يحق لك أن تصفه بأنه غير متدين؟ ولو أن رجلًا قصر ثوبه فقط وعند مئة خصلة ظاهرة سيئة هل يحق لك أن تصفه بأن متدين؟ إنما جعل الإسلام التفاضل بين الناس بالتقوى والتي هي جماع خصال من شعب الإيمان، لا خصلة أو خصلتين، فقال سبحانه: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾الحجرات: ١٣

الاستقامة ليست حكرًا على فئة معينة.

ومن آثار هذا التصنيف أنه أوحى لبعض الناس أن الالتزام بالشعائر والسنن والأحكام الشرعية خاصٌّ بفئة معينة، وأن بقية المسلمين غير مطالبين بالسعي إلى الكمال الشرعي، فلو قيل لشخص: لا تسمع الغناء. قال: أنا لست بمتدين، ولو قيل له: حافظ على صلاة الجماعة، أو التزم بالحجاب الشرعي، أو احرص على السنن، أو اترك المعاصي الظاهرة، جعل ذلك من خصائص فئة سماها «المتدينين»، وكأن هذا التصنيف جعل الناس بين

فئتين: فئة مطالبة بالاستقامة، وفئة معذورة في التقصير، مع أن الشريعة لم تجعل الأمر كذلك.

أثر التصنيف في تعطيل الدعوة والأمر بالمعروف.

ومن أعظم ما نتج عن هذا التصنيف أن بعض الناس تركوا الدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحجة التقصير في النفس، وظنوا أن من وقع في ذنب أو قصر في طاعة لا يحق له أن يدعو إلى الله أو يذكر بالخير، وقد رد العلماء هذا الفهم قديمًا.

فالمسلم قد يجتمع فيه خير وشر، وطاعة ومعصية، كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "كل بني آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون" (١).

فمن وقع في معصية أو قصر في واجب لا يخرج بذلك من كونه مأمورًا بالإصلاح، كما أن من حافظ على بعض السنن والطاعات لا يصبح بذلك طبقة دينية مستقلة عن بقية المسلمين، كما أن تقصير المسلم في بعض

---

(١) رواه أحمد.

الجوانب لا يسقط عنه واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحسب استطاعته.

قال سعيد بن جبير رحمه الله: "لو كان المرء لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر حتى لا يكون فيه شيء، ما أمر أحد بمعروف ولا نهى عن منكر"[(١)].

فلما بلغ ذلك الإمام مالكًا رحمه الله قال: «صدق، ومن ذا الذي ليس فيه شيء؟». ولهذا قيل للحسن: فلانٌ لا يعظُ، ويقول: أخاف أن أقول ما لا أفعل، فقال: "وأيُّنا يفعل ما يقول؟ ودَّ الشيطان لو ظفر بهذا، فلم يأمر أحدٌ بمعروفٍ، ولم ينهَ عن منكرٍ"[(٢)].

الإفراط والتفريط في الحكم على الناس.

كما أن هذا التصنيف أوقع بعض الناس في طرفين متقابلين:

---

(١) رواه مالك في الموطأ (١/٢٦٢).

(٢) شرح الأربعين، للمناوي (١/١٨٢).

فطائفة رأت أن بعض الناس قد يظهر عليهم شيء من علامات الاستقامة، كاللحية، أو المحافظة على الصلاة، أو حضور مجالس العلم، ومع ذلك لا يجوز الجزم بصلاحهم الكامل أو تزكيتهم على الله؛ لأن حقيقة الباطن لا يعلمها إلا الله. وهذا المعنى صحيح في الجملة. لكن بعض الناس تجاوز ذلك، فصار يهوِّن من شأن شعائر الدين الظاهرة، فإذا رأى صاحب لحية أو محافظًا على الصلاة أو حريصًا على السنن قال: هذه أمور شكلية لا تدل على شيء، وربما ساوى بين المتمسك بالشعائر والمفرط فيها، وجعل هذه العلامات لا قيمة لها ولا أثر.

وفي المقابل غلت طائفة أخرى، فجعلت بعض المظاهر الظاهرة كافية للحكم على الأشخاص حكمًا مطلقًا، فإذا رأت لحية أو ثوبًا قصيرًا أو مظهرًا من مظاهر الالتزام ظنت أن صاحبها من أهل العلم والفضل والصلاح، وربما قبلت قوله وزكته من غير معرفة بعلمه أو استقامته أو حقيقة حاله.

المنهج الوسط في النظر إلى الظاهر والباطن.

والحق أن كلا الطرفين قد جانب الصواب؛ فإن الأعمال الظاهرة من شعائر الدين ودلائل الخير، وهي أمارات معتبرة شرعًا، لكنها ليست وحدها المعيار الكامل للحكم على حقيقة الإنسان عند الله.

فالمؤمن قد يجتمع فيه إيمان ومعصية، وقد يكون عنده من صلاح الباطن ما لا يعلمه الناس، كما قد يظهر من غيره صلاح لا يوافقه الباطن بالقدر نفسه. ولهذا كان أهل السنة وسطًا؛ فلا يلغون دلالة الأعمال الظاهرة، ولا يجعلونها وحدها معيارًا للحكم على الأشخاص.

الخلفية الفكرية للتصنيفات المعاصرة.

ومن المهم التنبه إلى أن كثيرًا من الدراسات الغربية المعاصرة تناولت المجتمعات الإسلامية من خلال تصنيفات مثل: «المعتدل»، و«التقليدي»، و«الأصولي»، و«الحداثي»، و«العلماني»، ومن أشهر ما يُستشهد به في هذا الباب بعض تقارير مؤسسة راند البحثية الأمريكية،

ومن آثار هذه التصنيفات أنها تنقل النقاش من الأحكام والمفاهيم نفسها إلى الفئات والأوصاف المنسوبة إليها، فيصبح الاعتراض موجَّهًا إلى ما يسمى «التدين» أو «الأصولية» أو «التقليدية»، بدل مناقشة الأحكام الشرعية ذاتها. ومع مرور الوقت قد يترسخ في أذهان بعض الناس أن كثيرًا من شعائر الدين وأحكامه ليست من الإسلام العام الذي يخاطب جميع المسلمين، وإنما هي خصائص لفئة مخصوصة دون غيرها.

الواجب الشرعي تجاه هذه القضية.

والواجب أن يربى المسلمون على أن الإسلام واحد، وأن القرآن واحد، وأن السنة واحدة، وأن كل مسلم مخاطب بأحكام الشرع بحسب علمه واستطاعته، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ ﴾ البقرة: ٢٠٨، وقال سبحانه: ﴿ فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ ﴾ هود: ١١٢،

وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» [1].

فلا نرفع بعض المسلمين إلى منزلة خاصة، ولا نسقط الآخرين من دائرة الخطاب الشرعي، بل ندعو الجميع إلى الطاعة والاستقامة، مع تعظيم شعائر الدين ورد السرائر إلى الله تعالى.

والخلاصة أن الإسلام لم يعرف تقسيم المسلمين إلى «متدين» و«غير متدين»، وإنما يتفاضل الناس فيه بالتقوى والاستقامة، فالواجب جمعهم تحت الاسم الذي سماهم الله به، والحذر من الإفراط والتفريط في الحكم عليهم.

وكتب في ١٨/ ١٢ / ١٤٤٧ هـ

أ.د عاصم بن عبدالله بن محمد آل حمد

---

(١) رواه مسلم.